الأمم المتحدة

S/2007/730

Distr.: General
13 December 2007
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أبعث إليكم بهذه الرسالة باسم الدول الأعضاء في مجلس الأمن الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي إيطاليا وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة، بالإضافة إلى بلدي بلجيكا.

وفي أعقاب الإحاطة التي قدمها السيد لويس مورينو - أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الاستنتاجات التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية) بشأن السودان وتشاد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

ومن بين ما جاء في هذه الاستنتاجات:

وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، يدعو المجلس حكومة السودان إلى التعاون دون أي شروط مع المحكمة الجنائية الدولية لتسليم الشخصين الذين أصدرت المحكمة أمر توقيف بحقهما في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور حسب ما يدعى.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوهان **فيربيكي**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

141207 141207 07-64291 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن السودان وتشاد

اعتمد المجلس الاستنتاجات التالية:

١ - يعيد المجلس تأكيد دعمه القوي لما يبذله الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جهود متواصلة لتسوية النزاع في دارفور، ويكرر تأكيد اعتقاده الراسخ بأن أفضل طريقة لتحقيق سلام دائم وشامل هي اتباع نهج إقليمي شامل لحل النزاع.

٢ - ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء إمكانية نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في أعقاب الإحاطة التي قدمها جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام، أمام مجلس الأمن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٣ - ويوجه المجلس الانتباه إلى عدم تعاون حكومة السودان بشأن نشر قوة فعلية. ويؤكد أن مهمة العملية المختلطة تستند إلى تكليف وارد في قرار لمجلس الأمن، وأن أي عرقلة من جانب حكومة السودان أو أطراف أخرى لهذه المهمة سيتعارض بشكل مباشر مع إرادة مجلس الأمن. ويكرر المجلس تأكيد استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، لاسيما في إطار الأمم المتحدة، ضد أي طرف يعرقل النشر الفوري لقوة فعالة.

٤ - ويعترف المجلس بأن اتفاق السلام الشامل أساس تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل والنهوض بالديمقراطية في السودان، ويحث كلا من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على تسوية خلافاتهما بشأن تنفيذ الاتفاق بأسرع ما يمكن، لا سيما ما يتعلق بترسيم حدود أبيي وإعادة نشر القوات.

٥ - ويرحب المجلس ببدء المحادثات السياسية في سرت بليبيا، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، باعتبارها بداية عملية تكفل تحقيق سلام دائم في دارفور. ويكرر المجلس تأكيد دعمه لجهود الوساطة، تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويرحب بمشاركة المجتمع المدني، ويحث حركات التمرد على مواصلة توحيد صفوفها والاستعداد لبدء المفاوضات. ويعيد المجلس تأكيد استعداده لدعم المحادثات قدر المستطاع ويرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية والممثل

الخاص للاتحاد الأوروبي في السودان، بطرق من بينها مختلف مساهمات تلك الجهات في الصندوق الاستئماني للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المنشأ لهذا الغرض. ويشدد المجلس على ضرورة تعزيز فرص نجاح المحادثات عن طريق تحسين الوضع الأمني، لا سيما من خلال مسارعة جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف أعمال القتال على نحو يمكن التحقق منه. ويذكر المجلس بموقفه، وهو أن عدم مشاركة أي طرف مشاركة بناءة في عملية السلام سيعتبر عائقا أمام تحقيق السلام، وأنه سيعمل على اتخاذ مزيد من التدابير المناسبة ضد ذلك الطرف، لاسيما في إطار الأمم المتحدة، ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

٦ - ولا يزال المجلس يشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي تمر بها المنطقة، ولا سيما دارفور، ويدين تصاعد العنف، وبخاصة ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وسيواصل المجلس رصد هذه التطورات عن كثب. ويحث المجلس حكومة السودان على احترام التزاماتها بموجب البلاغ المشترك واستعراض المسائل المثيرة للانشغال عبر القنوات القائمة (ومنها اللجنة الرفيعة المستوى على سبيل المثال). وفي هذا الإطار، ينبغي لحكومة السودان أن تسارع إلى إصدار إعلان بشأن تمديد الوقف الاختياري المتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويؤكد المجلس استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، لا سيما في إطار الأمم المتحدة، ضد أي طرف يقوض السلام والأمن في دارفور أو المنطقة ككل عن طريق ارتكاب أعمال عنف، وبخاصة ضد أي طرف يعرقل إيصال المساعدات الإنسانية.

٧ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، يدعو المجلس حكومة السودان إلى التعاون بدون أي شروط مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم الشخصين الذين أصدرت المحكمة أمر توقيف بحقهما في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور حسب ما يدعى.

٨ - ويعرب المجلس عن استيائه إزاء الهجمات التي قامت بها مؤخرا الجماعات المتمردة التشادية التي تتخذ من دارفور قاعدة لجزء من عملياتها، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء وقوع اشتباكات عسكرية مجددا بين الجماعات المتمردة والقوات المسلحة التشادية في شرق تشاد. ويحث تشاد على أن تهيئ، بالتعاون مع السودان وليبيا، الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سياسي دائم تنفيذا لاتفاق سلام سرت. كما يحث المجلس حكومتي السودان وتشاد على الوفاء بالتزاماتهما بموجب اتفاقي طرابلس وسرت، وبخاصة وضع حد لدعم الحركات المسلحة التي تزعزع استقرار المنطقة. ويذكر على

وجه الخصوص بمسؤولية حكومة السودان عن منع الجماعات المسلحة من عبور الحدود إلى تشاد.

٩ - ويؤكد المجلس التزامه الكامل بالإسهام في تنفيذ القرار ١٧٧٨ (٢٠٠٧) الذي يأذن بإنشاء وجود متعدد الأبعاد في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك توفير الاتحاد الأوروبي للعنصر العسكري للعملية. ونظرا لحالة التوتر السائدة مؤخرا في منطقة الحدود بين تشاد والسودان، فإن المجلس يكرر تأكيد الأهمية التي يكتسيها حل النزاع في دارفور في إطار نهج إقليمي شامل. لذلك ما زال من الأهمية بمكان نشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والإجراءات ذات الصلة للجماعة الأوروبية، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

١٠ - ويجري التخطيط للعملية بتنسيق تام مع الأمم المتحدة وبالتشاور مع شركاء أفارقة، وقد قوبل نشرها بالترحيب من حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويهدف نشر قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى السعي الحثيث من أجل تحسين الوضع الأمني في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن الإسهام في ضمان أمن وحرية عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وفي أعقاب القرار الذي اتخذه المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بتنفيذ عملية عسكرية انتقالية لمدة سنة واحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، تم تأكيدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، يحيط المجلس علما بحالة التحضيرات لبدء تنفيذ العملية. ويتطلع إلى الانتهاء قريبا من الجهود المبذولة حاليا لتشكيل القوات وإتاحة جميع الموارد اللازمة للاضطلاع بهذه العملية.